

شركة الخزانة المالية
(شركة مساهمة مقفلة)

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

الفهرس	رقم الصفحة
تقرير المراجع المستقل	٢-١
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر	٤
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧ - ٢٠

**تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية
إلى السادة مساهمي/ شركة الخزانة المالية
(شركة مساهمة مغلقة)**

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الخزانة المالية (شركة مساهمة مغلقة) ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للفترة من ٨ نوفمبر ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ("الفترة")، والإيضاحات حول القوائم المالية، والتي تتضمن ملخصاً بالسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فإنَّ القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالمملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وإنَّ مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير بيّنة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. وإنَّنا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن توفر أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية

إنَّ الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة بالمملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غشٍ أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإنَّ الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة بتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إنَّ الإدارة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي للشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غشٍ أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إنَّ التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريفٍ جوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غشٍ أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غشٍ أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريفٍ جوهري ناتج عن غشٍ أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

**تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية
إلى السادة مساهمي/ شركة الخزانة المالية
(شركة مساهمة مقفلة) (تتمة)**

التقرير حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- الحصول على فهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام، وهيكلي ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ الإدارة من بين أمور أخرى بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

شركة مهام للاستشارات المهنية

عبد العزيز سعود الشيببي

محاسب قانوني

قيد سجل المحاسبين القانونيين رقم ٣٣٩

الدمام: XX شعبان ١٤٤٤ هـ

الموافق: XX مارس ٢٠٢٣ م

شركة الخزانة المالية
(شركة مساهمة مقفلة)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

إيضاح	٢٠٢٢ م ريال سعودي	
الأصول		
الأصول المتداولة		
الأرصدة لدى البنوك	١,٦٨٩,٦٩٧	٥
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	١,٢٠٥,٢٣٤	٦
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	٩٥,٠٥٤	٧
إجمالي الأصول المتداولة	٢,٩٨٩,٩٨٥	
الأصول غير المتداولة		
حق استخدام الأصول	٣٣٧,٥٥٤	٨
ممتلكات ومعدات	٨٣,٧٩٥	٩
إجمالي الأصول غير المتداولة	٤٢١,٣٤٩	
إجمالي الأصول	٣,٤١١,٣٣٤	
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
المطلوبات المتداولة		
مبالغ مستحقة الدفع وأرصدة دائنة أخرى	٣٨,٢١٧	١٠
قسط متداول من التزامات عقود الإيجار	٩٨,٨١١	١١
مخصص زكاة	٩,٠٠٠	١٢
مبالغ مستحقة إلى مساهمين	٢,٣٣٨,٩٤٢	١٣
إجمالي المطلوبات المتداولة	٢,٤٨٤,٩٧٠	
المطلوبات غير المتداولة		
التزامات عقود الإيجار	٢٧٤,٨٩٧	١١
التزامات المنافع المحددة للموظفين	٨,٧٠٦	١٤
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	٢٨٣,٦٠٣	
إجمالي المطلوبات	٢,٧٦٨,٥٧٣	
حقوق الملكية		
رأس المال	١,٠٥٠,٠٠٠	١٥
خسائر متراكمة	(٤٠٧,٢٣٩)	
إجمالي حقوق الملكية	٦٤٢,٧٦١	
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٣,٤١١,٣٣٤	

الفترة من ٨ نوفمبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	إيضاح	
(٤٤٨,٩٨٣)	٦	خسائر غير محققة من إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
(٤٤٨,٩٨٣)		إجمالي الخسارة التشغيلية
(٢٦٣,٠١٢)		المصاريف
(١٢١,٤٤٨)	١٦	رواتب ومزايا موظفين
(١٣,٧٧٩)	١١	مصاريف عمومية وإدارية
(٣٩٨,٢٣٩)		أعباء مالية على التزامات عقود الأيجار
(٨٤٧,٢٢٢)		إجمالي المصاريف
(٩,٠٠٠)	١٢	الخسارة من العمليات الرئيسية
(٨٥٦,٢٢٢)		الزكاة
(٨٥٦,٢٢٢)		صافي خسارة الفترة
(٨٥٦,٢٢٢)		إجمالي الخسارة الشاملة للفترة
(٨,١٥)	١٧	خسارة السهم الأساسية والمخفضة

شركة الخزانة المالية
(شركة مساهمة مقفلة)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

الإجمالي ريال سعودي	الخسائر المتراكمة ريال سعودي	رأس المال ريال سعودي
١,٠٥٠,٠٠٠	-	١,٠٥٠,٠٠٠
(٨٥٦,٢٢٢)	(٨٥٦,٢٢٢)	-
(٨٥٦,٢٢٢)	(٨٥٦,٢٢٢)	-
٤٤٨,٩٨٣	٤٤٨,٩٨٣	-
٦٤٢,٧٦١	(٤٠٧,٢٣٩)	١,٠٥٠,٠٠٠

للفترة من ٨ نوفمبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

إصدار رأس المال

صافي خسارة الفترة

إجمالي الخسارة الشاملة للفترة

إطفاء خسائر من خلال مبالغ مستحقة لمساهم (إيضاح ١٣)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

الفترة من ٨ نوفمبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	إيضاح	
(٨٤٧,٢٢٢)		الأنشطة التشغيلية
		الخسارة قبل الزكاة
		التعديلات لـ:
		خسائر غير محققة من إعادة تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
٤٤٨,٩٨٣		استهلاك حق استخدام الأصول
٦٣,٥٠٠	٨	استهلاك الممتلكات والمعدات
٩,٢٧٠	٩	أعباء مالية على التزامات عقود الإيجار
١٣,٧٧٩	١١	مخصص التزامات المنافع المحددة للموظفين
٨,٧٠٦	١٤	
(٣٠٢,٩٨٤)		
(٩٥,٠٥٤)		التغيرات في الأصول والمطلوبات التشغيلية:
(١,٦٥٤,٢١٧)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٣٨,٢١٧		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
٢,٧٨٧,٩٢٥		مبالغ مستحقة الدفع وأرصدة دائنة أخرى
٧٧٣,٨٨٧		مبالغ مستحقة إلى مساهمين
		صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية
(٩٣,٠٦٥)	٩	النشاط الاستثماري
(٩٣,٠٦٥)		إضافات إلى الممتلكات والمعدات
		النقدية المستخدمة في النشاط الاستثماري
		الأنشطة التمويلية
١,٠٥٠,٠٠٠	١٥	إصدار رأس المال
(٤١,١٢٥)	١١	سداد التزامات عقود الإيجار
١,٠٠٨,٨٧٥		صافي النقدية من الأنشطة التمويلية
١,٦٨٩,٦٩٧		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
-		النقد وما في حكمه في بداية الفترة
١,٦٨٩,٦٩٧		النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
		المعاملة غير النقدية
٤٤٨,٩٨٣	١٣	إطفاء خسائر من خلال مبالغ مستحقة لمساهمين

١- معلومات حول الشركة

شركة الخزانة المالية ("الشركة") هي شركة مساهمة مقفلة تأسست طبقاً لأحكام نظام الشركات وتم تسجيلها بالمملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٧٥٥٧٧٢ بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٤٤٣ هـ (الموافق ٨ نوفمبر ٢٠٢١م) الصادر بمدينة الرياض.

إن الشركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية بموجب ترخيص رقم (٢١٢٣٤-٠٢) وتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٠٦ لممارسة نشاط الأوراق المالية المرخص بممارسته وإدارة الاستثمارات.

يقع المركز الرئيسي في مدينة الرياض - شارع التخصصي.

٢- أسس الإعداد

١-٢ بيان الالتزام

أعدت هذه القوائم المالية للشركة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، تمثل هذه القوائم المالية أول قوائم مالية للشركة وتغطي الفترة من ٨ نوفمبر ٢٠٢١ (تاريخ قيدها بالسجل التجاري) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

٢-٢ أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية، باستثناء التزامات المنافع المحددة للموظفين التي تم قياسها وفقاً لطريقة وحدة الائتمان المتوقعة.

٣-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، والذي يمثل أيضاً العملة الوظيفية للشركة.

٤-٢ المعايير والتعديلات الصادرة والتي لم تصبح سارية بعد

فيما يلي بيان بالمعايير والتفسيرات الصادرة ولكن غير سارية المفعول حتى الآن وغير المطبقة مُبَكَّراً من قبل المجموعة حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للمجموعة. وتتوي المجموعة تطبيق هذه المعايير المدرجة أدناه، حيثما كانت منطبقة، عندما تصبح سارية المفعول ولا يتوقع أن يكون لها أثر على القوائم المالية للمجموعة.

- تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٨
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديل على معيار المحاسبة الدولي ١ والمعيار الدولي للتقرير المالي - بيان الممارسة

٢

- مرجع إلى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ٣.
- الممتلكات والآلات والمعدات: العائدات قبل الاستخدام المقصود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٦
- العقود المُلزِمة - تكاليف إتمام العقد - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٣٧
- المعيار الدولي للتقرير المالي ٩: الأدوات المالية - الرسوم في اختبار "١٠٪" لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ - تصنيف المطلوبات لمتداولة أو غير متداولة

٣- التقديرات والافتراضات والأحكام المحاسبية الهامة

يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكلٍ مستمر؛ وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل "أخرى، بما في ذلك التوقعات المستقبلية.

المصادر الرئيسية لعدم التأكد بشأن التقديرات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراضات تتعلق بالمستقبل؛ ونادراً ما تتساوى التقديرات المحاسبية الناتجة مع النتائج الفعلية ذات الصلة. يرد فيما يلي التقديرات والافتراضات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، والتي قد ينتج عنها تعديل جوهري على القيم الدفترية للأصول والمطلوبات خلال الفترة المالية التالية:

التزامات المنافع المحددة للموظفين

تعتمد القيمة الحالية للمنافع المحددة للموظفين على عددٍ من العوامل التي يتم تحديدها على أساسٍ اكتواري باستخدام عدد من الافتراضات. وتتضمن الافتراضات المستخدمة في تحديد صافي التكلفة (الدخل) لنهاية الخدمة معدل الخصم. علماً بأن أي تغييرات في هذه الافتراضات ستؤثر على القيمة الدفترية للمنافع المحددة للموظفين.

تُحدد الشركة معدل الخصم المناسب في نهاية كل عام؛ وهو سعر الفائدة المستخدم لتحديد القيمة العادلة للتدفقات النقدية المُستقبلية المُتوقعة والذي يُتوقع أن يكونَ لازماً لسداد الالتزامات.

الالتزامات الطارئة

بحكم طبيعتها، لن يتم تحديد الالتزامات الطارئة إلا عند حدوث أمرٍ ما أو أكثر أو فشل حدوثه مُستقبلاً. إن تقييم مثل هذه الالتزامات ينطوي بطبيعته على ممارسة الأحكام والتقديرات الهامة لنتائج الأحداث المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ الاستمرارية. قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لمقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وهي على قناعة بأن الشركة لديها الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة أي علم بعدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بيان السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية، والتي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

تصنيف الأصول والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة

تظهر الشركة الأصول والمطلوبات في قائمة المركز المالي بناءً على تصنيفها كمتداولة أو غير متداولة. وتُعد الأصول متداولة عندما:

- يُتوقع تسيلها أو أن تكون هناك نية لبيعها أو استنفادها خلال دورة الأعمال التشغيلية العادية للشركة؛
- الاحتفاظ بها بصورة رئيسة لأغراض المتاجرة؛
- يتوقع بيعها خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة للفترة المالية المُفصّل عنها؛ أو
- تكون في صورة نقد وما في حكمه، ما لم تكن هناك قيود على استبدالها أو استخدامها لسداد أي التزامات لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً اللاحقة للفترة المالية المُفصّل عنها.

وتُصنّف الشركة جميع الأصول الأخرى كأصول غير متداولة. وعندما لا تكون دورة الأعمال التشغيلية العادية للشركة محددة بوضوح، فمن المفترض أن تكون مدتها اثني عشر شهراً.

تُصنّف الشركة المطلوبات على أنها متداولة عندما:

- يُتوقع سداد الالتزام خلال دورة الأعمال التشغيلية العادية للشركة؛
- الاحتفاظ بها بصورة رئيسة لأغراض المتاجرة،
- استحقاق سداد الالتزام خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة للفترة المالية المُفصّل عنها؛ أو
- عدم وجود حق غير مشروط للمنشأة لتأجيل سداد الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً اللاحقة للفترة المالية المُفصّل عنها.

وتُصنّف الشركة كافة المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

الأرصدة لدى البنوك

تتكون الأرصدة لدى البنوك من الودائع تحت الطلب وتخضع هذه الأرصدة لمخاطر غير جوهرية بشأن التغيرات في القيمة.

الأدوات المالية

تصنف الموجودات المالية، عند الإثبات الأولي لها، والتي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتوقف تصنيف الموجودات المالية عند الإثبات الأولي لها على خصائص التدفقات النقدية للأصل المالي ونموذج أعمال الشركة لإدارتها.

الإثبات المبذني والقياس

يتم قياس الأصول المالية والمطلوبات المالية في الأصل بالقيمة العادلة. عند الإثبات الأولي لها، فإن تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ أو إصدار أصول مالية ومطلوبات مالية تتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية، حسبما هو ملائم. يتم إثبات تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على أصول مالية مكتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في قائمة الدخل .

الأصول المالية

الإثبات اللاحق للأصول المالية

لدى الشركة الأصول المالية التالية:

الأصول المالية بالتكلفة المطفأة:

وتشمل هذه الفئة الذمم المدينة والمبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة. لدى الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة فقط. تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حالة استيفاء الشرطين التاليين وكانت غير مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- اقتناء الأصل المالي ضمن نموذج الأعمال بهدف اقتناء الموجودات المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، و
- أن ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

تقاس لاحقاً الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العمولة الفعلي وتخضع للانخفاض في القيمة. يتم إثبات المكاسب والخسائر في الربح والخسارة في قائمة الدخل الشامل الآخر عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

الاستثمارات في الأسهم المكتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمكتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم يتم تخصيصها كاستثمارات في الأسهم غير مكتناة لأغراض المتاجرة أو بالعوض المحتمل الناتج عن عمليات تجميع الأعمال كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الإثبات الأولي.

يتم قياس الاستثمارات المكتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، ويتم إدراج مكاسب أو خسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل بالقدر الذي لا تعتبر فيه جزءاً من أداة تغطية مخاطر مخصصة.

تشمل الاستثمارات في الأسهم المكتناة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الخاصة بالشركة على الاستثمارات في الأسهم المدرجة من خلال محافظ مدارة من شركات مالية أخرى.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

الأدوات المالية (تنمة)

الأصول المالية (تنمة)

عمليات إعادة التصنيف

لا يعاد تصنيف الموجودات المالية بعد الإثبات الأولي لها، باستثناء فترة ما بعد قيام الشركة بتغيير نموذج الأعمال الخاص بإدارة الموجودات المالية.

الانخفاض في قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة بتطبيق الطريقة المبسطة المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر بشأن الذمم المدينة التجارية. ويتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بشأن هذه الموجودات المالية باستخدام مصفوفة مخصص بناءً على خسائر الائتمان السابقة للشركة، والمعدلة بالعوامل الخاصة بالمدينين والظروف الاقتصادية العامة وتقويم كل من توجهات السوق الحالية والمتوقعة بتاريخ إعداد القوائم المالية، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقود إذا كان ذلك ملائماً.

التوقف عن إثبات الأصول المالية

تقوم الشركة بالتوقف عن إثبات الأصول المالية فقط عند انتهاء الحقوق المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصول أو قيام الشركة بتحويل الأصول المالية وكافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الموجودات إلى طرف آخر. وفي الحالات التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الإبقاء على كافة المخاطر والمنافع المصاحبة للملكية أو لم يتم فيها تحويل السيطرة على الأصل، تقوم الشركة بإثبات الحصة المتبقية في الأصل والالتزام المتعلق به بالمبلغ الذي يتعين عليها دفعه. وفي حالة احتفاظ الشركة بكافة المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل المالي المحول، تستمر الشركة في إثبات الأصل المالي.

عند التوقف عن إثبات أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المطفأة، يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ العوض المستلم أو المستحق القبض في قائمة الدخل. وفي المقابل، عند التوقف عن إثبات استثمار في أسهم اختارت المجموعة قياسه عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يعاد تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي تم تجميعها سابقاً في احتياطي إعادة تقويم الاستثمارات إلى قائمة الدخل، لكن تحول إلى الأرباح المبقة.

المطلوبات المالية

تصنف الشركة المطلوبات المالية الخاصة بها، كمطلوبات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في حالة تصنيفها كمطلوبات مالية مقتناة لأغراض المتاجرة أو كمشتقات أو تم تخصيصها على هذا النحو عند الإثبات الأولي لها.

تشتمل المطلوبات المالية للشركة على الأرصدة الدائنة أخرى.

الاثبات اللاحق للمطلوبات المالية

تُقاس جميع المطلوبات المالية للشركة لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

التوقف عن اثبات المطلوبات المالية

يتوقف التوقف عن اثبات المطلوبات المالية عند سداد الالتزامات المُستحقة بموجب المطلوبات أو إلغاءها أو انتهاء مدتها. وعند استبدال التزام مالي حالي بآخر من قبل نفس الجهة المقرضة بشروط مختلفة بشكل كبير أو بتعديل شروط الالتزامات الحالية تعديلاً جوهرياً، فيعتبر هذا التغيير أو التعديل على أنه توقف عن الاعتراف بالالتزام الأصلي والاعتراف بالالتزام الجديد. ويُعترف بالفرق في القيم الدفترية في الربح والخسارة في قائمة الدخل الشامل.

مقاصة الأدوات المالية

تُجرى مقاصة الأصول المالية والمطلوبات المالية، ويُفصح عن صافي المبالغ في قائمة المركز المالي الأولية الموجزة عند وجود حق نافذ قانوناً حفي الوقت الراهن في إجراء مقاصة المبالغ المُعترف بها، وهناك نية إما تسويتها على أساس الصافي أو تسبيل الأصول وسداد المطلوبات في آن واحد.

٤ - السياسات المحاسبية الهامة (تمة)

الممتلكات والمعدات

تُدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة، بالصافي بعد حسم الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناشئة عن الانخفاض في القيمة، إن وجدت. وعندما يتم إنشاء هذه الأصول داخلياً، فإن تكلفتها تشمل جميع المبالغ اللازمة للوصول بالأصل إلى وضعه وموقعه الحالي ليكون جاهزاً للاستخدام المقصود له من قبل الشركة؛ ويستثنى من ذلك جميع التكاليف الأخرى مثل المصاريف العمومية والإدارية وتكاليف التدريب. وأي تكاليف لدراسة الجدوى، فتحمل على المصاريف عند تكبدها إلا إذا كانت تتعلق بأصلٍ محدد يتم إنشاؤه داخلياً وتنسب إليه بشكل مباشر.

تضيف الشركة إلى القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات تكلفة استبدال أجزاء من هذا البند عند تكبد تلك التكلفة إذا كان من المتوقع أن يُدرّ الجزء البديل منافع مستقبلية إضافية للشركة؛ ويتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المُستبدل. ويتم تحميل كافة مصاريف الإصلاحات والصيانة الأخرى مباشرةً في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل خلال الفترة التي يتم تكبدها فيها.

يتم تحميل استهلاك الأصول لتوزيع تكلفة الأصول مطروحاً منها قيمتها المتبقية المقدرة على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة باستخدام طريقة القسط الثابت.

ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات بمقارنة حصيلة الاستبعادات مع القيمة الدفترية وتدرج في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل. وتعتبر قطع الغيار الرئيسية مؤهلة للاعتراف بها كأجهزة وأثاث ومعدات مكتبية عندما تتوقع الشركة استخدامها خلال أكثر من عام واحد. ويتم إجراء التحويلات إلى فئة الأصول التشغيلية ذات الصلة عندما تكون هذه البنود متاحة للاستخدام.

يُحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول وذلك على النحو التالي.

فئة الممتلكات والمعدات	السنوات
تحسينات المباني المستأجرة	٥ سنوات أو فترة الإيجار أيهما أقل
الأثاث والمعدات المكتبية	٤ سنوات

تتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للأصول وتعديلها على أساس مستقبلي، إذا كان ذلك مناسباً، في نهاية كل فترة مالية. ويتم إلغاء الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي جزء هام مُعترف به مبدئياً وذلك عند استبعاده أو عند عدم وجود منافع مستقبلية متوقعة من استخدامه. وتُدرج أية أرباح أو خسائر ناشئة عن إلغاء الاعتراف بالأصل (والتي يتم احتسابها كفرق بين صافي حصيلة الاستبعادات والقيمة الدفترية للأصل) في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل.

عقود الإيجار

تقوم الشركة في بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار. يعتبر العقد هو عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار إذا ما أعطى الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الزمن مقابل عوض ما.

الشركة كمستأجر

تطبق الشركة طريقة اعتراف وقياس واحدة لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار الخاصة بالأصول منخفضة القيمة. وتعترف الشركة بالتزامات الإيجار لسداد دفعات الإيجار وأصول حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الأصول محل العقد.

(١) حق استخدام الأصول

تعترف الشركة بحق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يُصبح فيه الأصل محل العقد متاحاً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الأصول بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر ناشئة عن الانخفاض في القيمة وتعديل للمحاسبة عن أي إعادة قياس للالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة أصول حق الاستخدام قيمة التزامات عقود الإيجار المُعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات الإيجار المُسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. ويتم استهلاك أصول حق الاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول، أيهما أقصر.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تمة)

عقود الإيجار (تمة)

(١) الشركة كمستأجر (تمة)

إذا نُقلت ملكية الأصل المؤجر إلى الشركة في نهاية مدة عقد الإيجار أو كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، فيحتسب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدر للأصل. يخضع حق استخدام الأصول كذلك لانخفاض القيمة. يرجى الاطلاع على السياسات المحاسبية الواردة في فقرة "انخفاض قيمة الأصول غير المالية". ويتم استهلاك حق استخدام الأصول بطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول، تقدر فترة عقود الإيجار للمعارض من ٢ إلى ١٠ سنوات.

(٢) التزامات عقود الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تعترف الشركة بالتزامات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتم تسديدها طوال فترة عقد الإيجار. وتتضمن دفعات الإيجار الدفعية الثابتة (بما في ذلك الدفعات الثابتة الفعلية) ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة القبض، ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدلٍ ما، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. وتتضمن دفعات الإيجار كذلك سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد بصورة معقولة أن تمارسه الشركة والغرامات المدفوعة لإنهاء عقد الإيجار، فيما إذا كانت شروط عقد الإيجار تمنح الشركة الخيار بإنهاء عقد الإيجار. ويتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروف في الفترة التي يقع خلالها الحدث أو الظرف الذي يستدعي السداد.

وعند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، تستخدم الشركة معدل التمويل المتزايد الخاص بها في تاريخ بدء عقد الإيجار لأن معدل الفائدة المنصوص عليه ضمناً في العقد يتعدى تحديد بشكل فوري. وبعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس مستوى تراكم الفائدة ويُخفض حسب دفعات الإيجار المسددة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة العقد أو تغيير في دفعات الإيجار (مثل التغيرات في دفعات الإيجار المستقبلية الناتجة عن التغيير في المؤشر أو المعدل المستخدم لتحديد دفعات الإيجار هذه) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل محل العقد.

(٣) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الأصول منخفضة القيمة

تطبق الشركة إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود إيجارها قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ بدء العقد ولا تتضمن خيار شراء). وتطبق أيضاً إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار ذات الأصول منخفضة القيمة على عقود الإيجار التي تعتبر منخفضة القيمة. ويُعترف بدفعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار ذات الأصول منخفضة القيمة كمصروف وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية

تجري الشركة تقييماً بتاريخ كل قائمة مركز مالي أولي موجزة، للتأكد فيما إذا كان هناك مؤشر على احتمالية انخفاض قيمة أصل غير مالي. وفي حال وجود هذا المؤشر، أو عندما يستلزم الأمر إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي لأصل ما، تُقدر الشركة قيمة الأصل القابلة للاسترداد. وتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل؛ القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المُدرّة للنقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها قيد الاستخدام، أيهما أعلى، وتحدد القيمة القابلة للاسترداد للأصل بعينه، ما لم يحقق الأصل تدفقات نقدية مستقلة إلى حد كبير عن تلك المحققة من أصل آخر أو مجموعة الأصول. وعندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المُدرّة للنقد قيمته القابلة للاسترداد، يُعتبر الأصل منخفض القيمة، ويُخفّض إلى قيمته القابلة للاسترداد.

وعند تقدير القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الزكاة؛ والذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المُلازمة للأصل. يعتمد احتساب الشركة للانخفاض في القيمة على أساس الميزانية التفصيلية والحسابات المتوقعة، والتي يتم إعدادها بصورة منفصلة لكل وحدة من الوحدات المُدرّة للنقد بالشركة التي تم تخصيص الأصول لها كل على حدة. وتغطي هذه الميزانية والحسابات المتوقعة بصفة عامة فترة خمس سنوات. أما بالنسبة للفرات الطويلة، فيُحتسب معدل النمو الطويل الأجل ويُطبّق على التدفقات النقدية المستقبلية المُتوقعة للفرات اللاحقة.

وعندما يتم عكس قيد الخسارة الناشئة عن الانخفاض في القيمة لاحقاً، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المُدرّة للنقد إلى التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد؛ بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية التي ازدادت؛ القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم وجود خسارة ناشئة عن انخفاض القيمة والتي تم الاعتراف بها للأصل أو الوحدة المُدرّة للنقد في السنوات السابقة. ويتم الاعتراف بعكس قيد الخسارة الناشئة عن الانخفاض في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل الأولية الموجزة.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

منافع الموظفين

منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم إثبات التزام لقاء المنافع المستحقة للموظفين بشأن الرواتب والأجور والإجازات السنوية وتذاكر السفر المتوقع سدادها بالكامل خلال اثني عشر شهراً بعد انتهاء الفترة التي يقوم فيها الموظفون بتقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الالتزام بالمبلغ غير المخصوم للمنافع المتوقع دفعها لقاء تلك الخدمات.

التزامات المنافع المحددة للموظفين

يتم تحديد التزام المنافع المحددة للموظفين باستخدام طريقة وحدة الانتماء المتوقعة، بالإضافة إلى عمليات التقويم الاكتواري التي يتم إجراؤها في نهاية كل سنة مالية. يتم إظهار عمليات إعادة القياس، التي تتضمن الأرباح والخسائر الاكتوارية، فوراً في قائمة المركز المالي مع إثبات الزيادة أو النقص ضمن الدخل الشامل الآخر في الفترة التي تحدث فيها. كما يتم إظهار عمليات إعادة القياس المثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر فوراً ضمن الأرباح المبقاة ولن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة.

يتم إثبات التغيرات في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة، الناتجة عن تعديلات البرنامج أو تقليص الأيدي العاملة مباشرة في قائمة في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل الشامل الأولية الموجزة كتكاليف خدمة سابقة. يتم احتساب العمولة بتطبيق معدل الخصم في بداية الفترة على صافي التزامات أو موجودات المنافع المحددة.

تتكون موجودات أو التزامات المنافع المحددة من القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة، ناقصاً تكاليف الخدمة السابقة وناقصاً القيمة الحالية لموجودات البرنامج التي يجب أن تسدد منها الالتزامات. وفي الوقت الحاضر، إن البرنامج غير ممول ولا يوجد له أية موجودات.

المخصصات

يتم إثبات بالمخصصات عند وجود التزامات حالية (نظامية أو ضمنية) على الشركة ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب الأمر استخدام الموارد التي تتضمن المنافع الاقتصادية لسداد الالتزام، بحيث يمكن تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة. وفي الحالات التي تتوقع فيها الشركة استرداد جزء من أو كامل المخصص، على سبيل المثال بموجب عقد تأمين، فإنه يُعترف بالمبالغ المستردة كأصل مستقل وذلك فقط عندما تكون عملية الاسترداد مؤكدة فعلاً. ويُعرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الدخل الشامل بالصافي، بعد خصم أي مبالغ مستردة. وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقد جوهرياً، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الزكاة / الضريبة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ذلك ملائماً، المخاطر المصاحبة لذلك الالتزام. وعند استخدام الخصم، يُعترف بالزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكلفة تمويل.

الزكاة وضريبة القيمة المضافة

الزكاة

تخضع الشركة للزكاة بموجب لائحة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (الهيئة)، يتم تحميل مخصص الزكاة على قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر، يتم احتساب الفروق، إن وجدت عند الانتهاء من الربوط عندما يتم تحديد هذه المبالغ وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف والأصول بالصافي، بعد حسم مبلغ ضريبة القيمة المضافة عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء الأصول أو الخدمات غير قابلة للاسترداد من الهيئة؛ حيث يُعترف في هذه الحالة بضريبة القيمة المضافة كجزء من تكلفة اقتناء الأصل أو كجزء من بند المصاريف، حسبما يقتضي الحال. يتم إثبات الذمم المدينة والدائنة مع تضمين مبلغ ضريبة القيمة المضافة. يُدرج صافي مبلغ ضريبة القيمة المضافة القابلة للاسترداد، أو المستحقة الدفع إلى الهيئة كجزء من الذمم المدينة أو الدائنة في قائمة المركز المالي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم استلامه مقابل بيع أصل أو يتم دفعه لتسوية التزام في معاملة اعتيادية بين مشاركين في السوق بتاريخ القياس، يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملات بيع الأصل أو تحويل الالتزام يحدث إما:

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تنمة)

قياس القيمة العادلة (تنمة)

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات أو
 - في حالة عدم وجود السوق الرئيسي، في أكثر الأسواق ملائمة الخاصة بالموجودات أو المطلوبات
- إن السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة يجب أن يكون قابلاً للوصول إليه من قبل الشركة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام باستخدام الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام بافتراض أن المشاركين في السوق يمثلون مصلحتهم الاقتصادية.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية تأخذ في الاعتبار قدرة المشاركين في السوق علي تحقيق منافع اقتصادية باستخدام الموجودات في أقصى وأفضل استخداماتها أو بيعها لمشارك آخر في السوق يستخدم نفس الأصل في أقصى و أفضل استخدام له.

تستخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف التي تتوفر فيها المعلومات اللازمة لقياس القيمة العادلة وتعظيم الاستفادة من المدخلات التي يمكن إدراكها وتقليل استخدام المدخلات التي لا يمكن إدراكها.

يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن تسلسل القيمة العادلة ويتم الإفصاح عن ذلك أدناه، بناء على مدخلات أقل مستوى الذي يعتبر هاماً لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى الأول: الاسعار المتداولة (بدون تعديل) في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة يمكن الحصول عليها في تاريخ القياس.
- المستوى الثاني: أساليب تقييم يكون أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة يمكن إدراكه إما بصورة مباشرة (مثل الأسعار) أو بصورة غير مباشرة.
- المستوى الثالث: أساليب تقييم يكون أدنى مستوى من المدخلات الهامة لقياس القيمة العادلة لا يمكن إدراكه (مدخلات غير قابلة للملاحظة).

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المعترف بها في القوائم المالية بالقيمة العادلة على أساس متكرر، تقوم الشركة بتحديد ما إذا كان التحويل قد حدث بين المستويات في التسلسل الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الهامة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية فترة التقرير. تقوم الشركة بتحديد السياسات والإجراءات لكل من قياس القيمة العادلة المتكررة وقياس القيمة العادلة غير المتكررة.

في تاريخ كل تقرير تقوم الشركة بتحليل التغيرات في قيم الموجودات والمطلوبات التي يجب إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للشركة، ولهذا التحليل تقوم الشركة بالتحقق من المدخلات الرئيسية المطبقة في آخر تقييم من خلال مطابقة المعلومات في احتساب التقييم مع العقود والمستندات الأخرى ذات العلاقة، كما تقوم الشركة بمقارنة التغير في القيمة العادلة لكل أصل أو التزام مع المسافر الخارجية الأخرى لتحديد ما إذا كان التغير معقولاً لأغراض وإفصاحات القيمة العادلة قامت الشركة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الإلتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

إثبات الإيرادات

تعترف الشركة بالإيرادات بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) باستخدام نموذج الخطوات الخمس التالية:

الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل	يعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد المعايير لكل عقد التي يجب الوفاء بها.
الخطوة ٢ : تحديد التزامات الأداء	التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.
الخطوة ٣ : تحديد سعر المعاملة	سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع أو الخدمات التي وعد بها العميل ، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة .
الخطوة ٤ : تخصيص سعر المعاملة	بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يحدد مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل التزام من التزامات الأداء.
الخطوة ٥ : الاعتراف بالإيرادات	تحقق الشركة الإيرادات عندما (أوكلما) أوفت بالتزام الأداء عن طريق نقل السلع أو الخدمات التي وعد بها العميل بموجب العقد.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تمة)

إثبات الإيرادات (تمة)

إيرادات من خدمات إدارة الأصول

يتم الاعتراف بالإيرادات من خدمات إدارة الأصول على مدى زمني وعلى أساس اتفاقيات الإدارة. يتم احتساب إيرادات الإدارة على أساس يومي كنسبة مئوية سنوية من صافي قيمة الأصول التي تديرها الشركة. تقدر الشركة مبلغ المقابل الذي تستحقه مقابل خدماتها. وبما أن أتعاب الإدارة غير خاضعة للعدول، لا تتوقع الإدارة حدوث أي عكس ملحوظ في الإيرادات التي تم إثباتها مسبقاً.

المصروفات

يتم تصنيف جميع المصروفات الأخرى، باستثناء وأعباء التمويل، كمصروفات عمومية وإدارية.

المعاملات بالعملة الأجنبية

المعاملات بالعملة الأجنبية يتم تحويلها إلى الريال السعودي استخدام أسعار الصرف السائدة عند حدوث تلك المعاملات. أما للأصول والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملة الأجنبية فيجري تحويلها إلى الريال السعودي باستخدام أسعار التحويل السائدة بتاريخ التقرير. وبالنسبة للموجودات والمطلوبات غير النقدية التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة بعملة أجنبية فيتم تحويلها إلى عملة النشاط باستخدام أسعار الصرف عند تحديد القيمة العادلة. إن البنود غير النقدية التي يتم قياسها بناءً على التكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم تحويلها على أساس أسعار الصرف في تاريخ المعاملة. يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

الاحتياطي النظامي

وفقاً لأحكام نظام الشركات السعودي، يجب على الشركة تحويل ١٠٪ من صافي أرباحها السنوية للاحتياطي النظامي حتى يبلغ الاحتياطي النظامي ٣٠٪ من رأس المال، إن هذه الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

توزيعات الأرباح

تقوم الشركة بإثبات الالتزامات المتعلقة بدفع توزيعات أرباح نقدية أو غير نقدية على المساهمين وذلك عند الموافقة على التوزيع وأن التوزيع لم يعد متوقفاً على رغبة الشركة. يتم إثبات توزيعات الأرباح النهائية كمطلوبات عند المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة. تقيد توزيعات الأرباح الأولية عند اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يتم إثبات المبلغ المقابل مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية الأولية.

المعلومات القطاعية

إن القطاع هو أحد مكونات الشركة التي تشارك في أنشطة الأعمال والتي يمكن أن تتحقق منها إيرادات وتتكبد فيها مصروفات وتشمل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من مكونات الشركة الأخرى. تتم مراجعة كافة النتائج التشغيلية لقطاعات التشغيل من قبل رئيس العمليات بصفته صانع القرار بالشركة لاتخاذ قرارات بشأن الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائها والتي تتوفر لها معلومات مالية منفصلة. تتركز جميع نشاطات الشركة في قطاع تشغيلي واحد وهو خدمات إدارة الأصول في المملكة العربية السعودية. وعليه، لم يتم عرض التحليل القطاعي للقطاعات الجغرافية والتشغيلية.

٥- الأرصدة لدى البنوك

تتكون الأرصدة لدى البنوك من الحسابات الجارية لدى بنوك محلية.

٦- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

تتمثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة من استثمارات في أسهم شركات مدرجة في سوق الأسهم السعودي. وفيما يلي بيان بحركة هذه الاستثمارات خلال الفترة:

الفترة من ٨ نوفمبر
٢٠٢١ حتى ٣١
ديسمبر ٢٠٢٢ م
ريال سعودي

١,٦٥٤,٢١٧
(٤٤٨,٩٨٣)

١,٢٠٥,٢٣٤

الإضافات خلال الفترة

الحركة في خسائر غير محققة من إعادة التقييم

صافي القيمة الدفترية:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

٧- المدينون والأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٢ م
ريال سعودي

٣٠,٤٥٩

٢٢,٢٦٧

٢٦,٠٤٢

١٦,٢٨٦

٩٥,٠٥٤

ضريبة القيمة المضافة

مصاريف مدفوعة مقدماً

مصاريف تأمين مهني مدفوعة مقدماً

أخرى

٨- حق استخدام الأصول

يمثل حق استخدام الأصول عقد الإيجار المرتبط بالمقر الرئيسي للشركة. إن الحركة في حق استخدام الأصول هي كما يلي:

الفترة من ٨ نوفمبر
٢٠٢١ حتى ٣١
ديسمبر ٢٠٢٢ م
ريال سعودي

٤٠١,٠٥٤

(٦٣,٥٠٠)

٣٣٧,٥٥٤

التكلفة:

الإضافات والتكلفة في نهاية الفترة

الاستهلاك المتراكم

المحمل للفترة والرصيد في نهاية الفترة

صافي القيمة الدفترية:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

٩- الممتلكات والمعدات

الإجمالي ريال سعودي	الأثاث والمعدات المكتبية ريال سعودي	تحسينات المباني المستأجرة ريال سعودي	
٩٣,٠٦٥	٣٠,٣٥٠	٦٢,٧١٥	التكلفة:
			الإضافات والتكلفة في نهاية الفترة
(٩,٢٧٠)	(٢,٦٨٢)	(٦,٥٨٨)	الاستهلاك المتراكم
			المحمل للفترة والرصيد في نهاية الفترة
٨٣,٧٩٥	٢٧,٦٦٨	٥٦,١٢٧	صافي القيمة الدفترية:
			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

حمل قسط الاستهلاك على المصاريف العمومية والإدارية في قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر.

١٠- المبالغ المستحقة الدفع والأرصدة الدائنة أخرى

٢٠٢٢م ريال سعودي	
٣٧,٢٨٣	مصاريف مستحقة الدفع
٩٣٥	أخرى
٣٨,٢١٨	

١١- التزامات عقود الإيجار

فيما يلي بيان القيمة الدفترية لالتزامات الإيجار المثبتة والتغيرات خلال الفترة:

الفترة من ٨ نوفمبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ريال سعودي	
٤٠١,٠٥٤	إضافات
١٣,٧٧٩	أعباء مالية
(٤١,١٢٥)	مبالغ مسددة
٣٧٣,٧٠٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

إن صافي القيمة الحالية لدفعات عقود الإيجار هي كما يلي:

٢٠٢٢م ريال سعودي	
٩٨,٨١١	إلتزامات عقود الإيجار المدرجة في قائمة المركز المالي
٢٧٤,٨٩٧	قسط متداول من التزامات عقود الإيجار
٣٧٣,٧٠٨	قسط غير متداول من التزامات عقود الإيجار

١٢ - الزكاة

يتم تجنيب مخصص لمصروف الزكاة ويحمل على قائمة الدخل الشامل للشركة على أساس تقديري. يتم تسوية الفروقات الناتجة عن احتساب الزكاة النهائية، ان وجدت، في نهاية السنة. بلغت الزكاة المحملة للفترة ٩,٠٠٠ ريال سعودي.

الوعاء الزكوي

٢٠٢٢م ريال سعودي	
١,٤٢٣,٧٠٨	إجمالي حقوق الملكية ومصادر التمويل الداخلية
(٤٢١,٣٤٩)	أصول طويلة الأجل فائضة عن مصادر التمويل الخارجية
١,٠٠٢,٣٥٩	
١,١٥٠,٦٥٣	وعاء الزكاة التقريبي للفترة قبل حساب صافي الخسارة المعدلة (٤١٩ يوما)
(٨٣٨,٥١٦)	صافي الخسارة المعدلة للفترة
٣١٢,١٣٧	وعاء الزكاة التقريبي

تستحق الزكاة بنسبة ٢,٥٧٨٪ من وعاء الزكاة التقريبي باستثناء الربح المعدل للسنة. وتحتسب الزكاة بنسبة ٢,٥٪ من الربح المعدل.

الموقف الزكوي:

تعتمد الشركة تقديم أول إقراراتها الزكوية إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") خلال العام ٢٠٢٣م.

١٣ - المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

تمثل الجهات ذات العلاقة المساهمون والرؤساء وموظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة والمنشآت المسيطر عليها من قبل هذه الجهات أو التي تمارس هذه الجهات نفوذًا هامًا عليها. وفيما يلي عرض للجهات ذات العلاقة وطبيعة علاقتها الشركة. وبيان بالمعاملات خلال الفترة والأرصدة القائمة في نهاية الفترة.

الطرف ذو العلاقة	طبيعة المعاملة	مبلغ المعاملة للفترة من ٨ نوفمبر ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ريال سعودي	الرصيد كما في ٢٠٢٢م ريال سعودي
مساهمون أفراد	تمويل إطفاء خسائر (*)	٢,٧٨٧,٩٢٥ ٤٤٨,٩٨٣	
			٢,٧٨٧,٩٢٥

(*) في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢، وافق المساهم الرئيسي في الشركة على إطفاء مبلغ ٤٤٨,٩٨٣ من الخسائر المترتبة للشركة من خلال تحميلها على المبالغ المستحقة له.

شروط وأحكام المعاملات مع الجهات ذات العلاقة

يتم اعتماد العمليات مع الأطراف ذات العلاقة والشروط الخاصة بها من قبل مجلس المدارة في الشركة. إن الأرصدة القائمة في نهاية الفترة غير مضمونة ولا تحمل أي عمولة ويتم تسويتها نقدًا.

١٣- المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها (تنمة)

تعويضات موظفي الإدارة التنفيذيين:

يتم تعريف موظفي الإدارة التنفيذيين على أنهم الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة والمسؤولية عن تخطيط أنشطة الشركة وتوجيهها والتحكم فيها (بشكل مباشر أو غير مباشر). بلغت تعويضات موظفي الإدارة التنفيذيين للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مبلغ ٢١١,١٠٨ ريال سعودي.

١٤- التزامات المنافع المحددة للموظفين

نفذت الإدارة إجراء لتقييم القيمة الحالية لالتزاماتها من المنافع المحددة للموظفين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م فيما يتعلق بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين المستحقة الدفع بموجب الأنظمة المحلية والاتفاقيات التعاقدية ذات الصلة. تبلغ القيمة الحالية لمكافأة نهاية الخدمة المحددة للموظفين ٨,٧٠٦ ريال سعودي.

١٥- رأس المال

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١,٠٥٠,٠٠٠ ريال سعودي مقسم إلى ١٠٥,٠٠٠ سهم متساوية القيمة، قيمة كل سهم ١٠ ريال سعودي.

١٦- المصاريف العمومية والإدارية

الفترة من ٨ نوفمبر
٢٠٢١ حتى ٣١
ديسمبر ٢٠٢٢م
ريال سعودي

٦٣,٥٠٠	استهلاك حق استخدام الأصول (إيضاح ٨)
٢٠,٠٠٠	اتعاب مهنية
١٠,٠٠٠	استشارات وتراخيص
٩,٢٧٠	استهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح ٩)
٥,٧٤٠	منافع عامة
٥,٢٠٨	تأمين مهني
٤,١٠٠	رسوم واشتراكات
٣,٥٧٥	رسوم حكومية
٥٥	أخرى
<u>١٢١,٤٤٨</u>	

١٧- الخسارة الأساسية والمخفضة للسهم

يتم احتساب خسارة السهم الأساسية والمخفضة وذلك بقسمة صافي خسارة الفترة للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة والبالغة ٣٠,٠٠٠ سهم.

١٨- القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل موجودات ما أو سداد مطلوبات ما بين أطراف راغبة في ذلك وبشروط تعامل عادل. تتكون الأدوات المالية من الأصول المالية والمطلوبات المالية. تتكون الأصول المالية الخاصة بالشركة من الأرصدة لدى البنوك والأرصدة المدينة الأخرى والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، بينما تتكون المطلوبات المالية من مبالغ مستحقة الدفع وأرصدة دائنة أخرى والتزامات عقود الإيجار والمبالغ المستحقة للمساهمين.

قامت الإدارة بتقويم أن القيمة العادلة للأرصدة لدى البنوك والأرصدة المدينة الأخرى والتزامات عقود الإيجار والمبالغ المستحقة الدفع والأرصدة الدائنة الأخرى والمبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة تقارب قيمتها الدفترية وذلك يعود بشكل كبير إلى سنة الاستحقاق قصيرة الأجل لهذه الأدوات. إن القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة تقع ضمن المستوى الأول من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حيث أن التقييم يعتمد على الأسعار المتداولة لنفس الاستثمار.

١٨ القيمة العادلة للأدوات المالية (تنمة)

(أ) الموجودات المالية

٢٠٢٢ م	
ريال سعودي	
	الموجودات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة
١,٦٨٩,٦٩٧	الأرصدة لدى البنوك
٩٥,٠٥٤	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
	إجمالي الموجودات المالية المتداولة المقيدة
١,٧٨٤,٧٥١	بالتكلفة المطفأة
	الموجودات المالية المقيدة بالقيمة العادلة
١,٢٠٥,٢٣٤	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
٢,٩٨٩,٩٨٥	إجمالي الموجودات المالية

(ب) المطلوبات المالية

٢٠٢٢ م	
ريال سعودي	
	المطلوبات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة
٣٧٣,٧٠٨	التزامات عقود الإيجار
٣٨,٢١٨	مبالغ مستحقة الدفع وأرصدة دائنة أخرى
٢,٧٨٧,٩٢٥	مبالغ مستحقة إلى مساهمين
٣,١٩٩,٨٥١	إجمالي المطلوبات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة
٢,٩٢٤,٩٥٤	إجمالي المطلوبات المالية المتداولة
٢٧٤,٨٩٧	إجمالي المطلوبات المالية غير المتداولة
٣,١٩٩,٨٥١	إجمالي المطلوبات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة

١٩ - اعتماد القوائم المالية

تم اعتماد اصدار القوائم المالية للشركة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م من قبل مجلس الإدارة بتاريخ XX شعبان ١٤٤٤ هـ (الموافق: XX مارس ٢٠٢٣ م).